

الصيرفة الإسلامية: تطورها ومكانتها في الصناعة المصرفية الأهلية في العراق دراسة تحليلية للمدة (١٩٩٩-٢٠٠٦) (المصرف العراقي الإسلامي أنموذجاً)

م.م. زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي

الملخص

تُعدّ المصارف الإسلامية مؤسسات مالية ذات دور متميز في اقتصاديات الدول الإسلامية وهذا الدور يتزايد باستمرار وذلك بحكم توسع هذه المصارف من خلال تنويعها لخدماتها وأنشطتها فضلاً عن ازدياد عدد الزبائن المتعاملين معها. فالمصارف الإسلامية هي مصارف متعددة الوظائف والمهام ولذلك فإن نشاطها لا يقتصر على الأجل القصير وإنما يشتمل على تقديم خدمات مصرفية ولأجل مختلفة وتحقيق غايات عديدة وأهمها تحقيق العدالة الاجتماعية. وهذا النجاح الفعلي والمتوقع للمصارف الإسلامية جابه تحديات ومعوقات حادة في ظل المنافسة المعاصرة مما دعا إلى ضرورة التميز والسبق للقدرة على الصمود في سوق سريع النمو، وقد كان المصرف العراقي الإسلامي ضمن المصارف التي جابهت تحديات ومعوقات حدثت من قدرته على النمو والتطور الكبير الموازي لتطور المصارف الأهلية العراقية مما جعله في مكانة أقل من المستوى المطلوب بين المصارف الأهلية العراقية.

Islamic Banking
Its Development and Roles in the private Banking Industry in Iraq
Zahraa Ahmad M.T.AL-Noai'mee
Assist. Lecturer
Dept. of Financial & Banking Sciences

Abstract

Islamic banks play an important and increasing role in the economies of Islamic countries. These banks have expanded in size and scope through diversification of its services.

Islamic banks are multi-purposes financial institution. From one side they provide their services for the short run. And from the other side they concern in achieving social targets.

The expected success for the Islamic banks might face many challenges and obstacles in the light of modern competition. This require modernization and distinguishing acts to maintain survival.

As regards the Iraqi instance, there were a lot of pitfalls faced the Islamic bank that lessened from its ability to grow and develop in the same line or level that the commercial banks walk-therefore, it occupies a low position in the banking industry in Iraq.

المقدمة

يمتاز نشاط المصارف الإسلامية بأنه ذو طابع تنموي واجتماعي واقتصادي، فالمصارف الإسلامية لا تقدم الأموال بانتظار عودة الأموال مضافا إليها الفائدة وإنما أهدافها أوسع وأشمل وأولها توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي فضلا عن دورها الكبير في تحقيق التنمية الاقتصادية أيضاً.

لذا فإن معرفة مكانة (موقع) المصرف العراقي الإسلامي بين القطاع المصرفي العراقي الخاص يعد ضرورة لتحديد قدرته على توظيفه لأمواله (استغلال موارده) وتحديد مكانته بالنسبة إلى القطاع المصرفي العراقي الخاص في التطور المالي فضلا عن قدرته على النمو ومواكبة التطورات الحديثة لمواجهة التحديات المعاصرة والتي فرضتها البيئة الجديدة في السوق المصرفية المعاصرة ليستطيع المصرف العراقي الإسلامي تحقيق أهدافه الشاملة والتي هي أهداف اجتماعية وإنسانية بالدرجة الأولى إلى جانب أهدافه الاقتصادية. أهمية البحث: تبرز أهمية البحث من خلال:

١. اختبار التجربة المصرفية الإسلامية العراقية ومدى مواكبتها للتطورات السريعة في العمل المصرفي مقارنة مع المصارف الأخرى (المصارف الأهلية).

٢. تحديد الأثر البالغ في تغيير مسارات العمل المصرفي الإسلامي في العراق وتحقيق النمو المستمر في الصناعة المالية الإسلامية كونها تحقق أهداف شاملة إنسانية واجتماعية واقتصادية، فضلاً عن مساهمتها المنتظرة في استقرار كفاءة السوق المصرفية مما يستوجب ضرورة تطويرها لأدوات استثمارية قادرة على تحسين انضباط السوق ودعم الاستقرار المالي بما يتناسب مع التحديات التي فرضتها حركة العولمة والتحرر المالي في الأسواق المالية والمصرفية المعاصرة.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

١. عرض إطار نظري عن المصارف الإسلامية - دورها الاجتماعي والاقتصادي، خصائصها، التحديات والمخاطر التي تواجهها.

٢. تحليل المركز المالي للمصرف العراقي الإسلامي ومدى تطوره خلال السنوات موضوع البحث.

٣. تحليل ومقارنة المركز المالي للمصرف العراقي الإسلامي والمصارف الأهلية العراقية ومن جوانب عديدة (رأس المال، الاستثمارات، الائتمان النقدي/العائد).

مشكلة البحث: إن الصناعة المالية الإسلامية في العراق تتمثل بالمصرف العراقي الإسلامي والذي يعد أحد المصارف المهمة المكونة للقطاع المصرفي العراقي الخاص وعليه تكمن مشكلة البحث في التساؤل الآتي: "هل تمكن المصرف العراقي الإسلامي من مواكبة المصارف الأهلية في تطورها ونموها وتحقيق موقع متميز في القطاع المصرفي العراقي الخاص؟".

فرضية البحث : في ضوء ما سبق تم صياغة فرضية البحث وفق فرضية مركزية مفادها: (إن المصرف العراقي الإسلامي شهد تطوراً في أنشطته لكنه لم يكن قادراً على مواكبة المصارف الأخرى (المصارف الأهلية) في تطورها ونموها المتميز بسبب اختلاف طبيعة نشاطه عن نشاط المصارف الأهلية الأخرى.

منهج البحث : أعتمد البحث على المنهج الوصفي في عرض موضوع البحث وقد تم الاستعانة بالبحوث والدراسات والمؤلفات التي تناولت الموضوع ومن ثم عرض البحث بأسلوب علمي كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تحليل المركز المالي للمصرف العراقي الإسلامي والمصارف الأهلية العراقية، وتم اختيار المصرف العراقي الإسلامي والمصارف الأهلية العراقية العاملة في العراق وبحدود زمنية ١٩٩٩-٢٠٠٦ ولتحقيق هدف البحث فقد تم عرض البحث في جانبين، الأول تناول الإطار النظري للمصارف الإسلامية أما الثاني فقد تناول الجانب التحليلي للبحث.

أولاً. خلفية نظرية عن الصيرفة الإسلامية

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة التطرق إلى بعض الموضوعات المهمة ذات العلاقة بنطاق عمل وطبيعة المصارف الإسلامية وحسب الآتي:

١-١ الدور الاجتماعي والاقتصادي للمصارف الإسلامية

تؤدي المصارف الإسلامية دوراً حيوياً وتقدم وسائل تنمية وتطوير فريدة من نوعها لا تستطيع عليها المصارف التقليدية وبنفس الوقت مربحة، ليست الغاية الأساسية منها تحقيق أرباحاً كبيرة وإنما الغاية الأساسية هي المساهمة الفعالة في توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي (الشجري، ٢٠٠١، ١٢)، فضلاً عن دورها المميز في عملية التنمية وفي جوانبها المختلفة سواء أكانت تنمية اقتصادية أو اجتماعية فالمصارف الإسلامية ومن خلال أنظمتها المختلفة تشجع أصحاب المدخرات على إيداع أموالهم لديها لاستثمارها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وهذا الاستثمار بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع معدلات التنمية الاقتصادية إضافة إلى تقديمها خدمات عديدة تحقق المنفعة العامة بمختلف أشكالها والمساهمة في إعادة البنى التحتية وكذلك في تمويل الشرائح الضعيفة في المجتمع (الخليفة، ٢٠٠٤، ٢).

وبهذا فإن أهداف المصارف الإسلامية تختلف عن أهداف المصارف التقليدية إذ تكون الأسبقية لتلبية احتياجات المجتمع قبل التفكير بالعوائد المادية حيث تقوم المصارف الإسلامية ومن خلالها نظرتها إلى إعادة بناء الإنسان ومجتمعه إلى توزيع استثماراتها بين مختلف القطاعات دون استثناء وهذا بالضرورة سيؤدي إلى إعادة توزيع العائد بين الأفراد كما يؤدي إلى تقليل الفجوة بين مدخلات الأفراد من خلال العائد المادي والذي يعود على المجتمع في شكل زكاة وهبات وقروض حسنة تقدمها المصارف الإسلامية لذوي الحاجة، لكونها تفكر بالعائد الاجتماعي قبل العائد المادي (الشجري، ٢٠٠١، ١٢).

٢-١ الخصائص المميزة للمصارف الإسلامية

تمتاز المصارف الإسلامية بخصائص تميزها عن غيرها من المصارف بما يجعلها قادرة على تقديم خدمات مميزة والتي يمكن إجمالها بالآتي:

١. تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية بما يحقق الانسجام بين العقيدة والدنيا.

٢. البعد الاجتماعي ومراعاة القيم والأخلاق - فالمصارف الإسلامية تحرص على التعامل مع أصحاب المهن الصغيرة والحرف الفردية وصغار التجار بنفس الحرص على التعامل مع كبار التجار لان المصارف الإسلامية تؤدي رسالة إنسانية .

٣. تقديم مجموعة من الخدمات لا تقدمها المصارف التقليدية كالقروض الحسنة وصندوق الزكاة.

٤. خضوع المصارف الإسلامية للرقابة الشرعية إضافة إلى الرقابة المالية والإدارية والمصرفية وهذه الرقابة تنفرد بها المصارف الإسلامية ولا نجد لها مثيلاً في المصارف التقليدية (عليات، ٢٠٠٦، ١٦-١٧).

٥. تتمتع المصارف الإسلامية بكفاءة عالية تمكنها من إدارة الأزمات المختلفة التي تواجهها لأن الكفاءة تعتبر مطلباً أساسياً للعمل المصرفي سواء كانت متعلقة بالجانب الإنتاجي أو الجانب الفني وهذا ما يعطيها مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر المصرفية (Kamaurddin, et. al., 2008, 33).

٣-١ المهام الموكولة للمصارف الإسلامية: تتولى المصارف الإسلامية العديد من المهام ذات أبعاد ومديات واسعة ولعل البعض منها تنفرد به هذه المصارف مما يجعلها مميزة في أدائها ونشاطها ويمكن إجمال المهام التي تقوم بها المصارف الإسلامية بالآتي:

١- تقديم الخدمات المصرفية والتي تكون بعيدة عن التعامل بالفائدة وأهمها:

- قبول الودائع لغايات الاستثمار المشترك عن طريق حسابات التوفير وحسابات لأجل وحسابات الاستثمار المخصص.

- صرف الصكوك وتحصيل الأوراق التجارية وإصدار الحوالات وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار الكفالات وخطابات الضمان .

- إدارة الممتلكات والقيام بدور الوصي المختار لإدارة التركات .

- تقديم الخدمات الاستشارية .

٢- التكافل الاجتماعي: وهذه المهام تنفرد بها المصارف الإسلامية فقط وتشمل:

- تجميع الزكاة من مساهمي وأصحاب الاستثمار لديه.

- تقديم الزكاة لمستحقيها وفقاً للمعايير الشرعية.

- إدارة أموال الزكاة واستثمارها لحين صرفها لمستحقيها.

- تقديم القروض الحسنة (بدون فوائد) لمن يستحقها مع مراعاة أنه في حالة عدم القدرة على السداد فنظرة إلى ميسرة (الحسيني والدوري، ٢٠٠٠، ١٩).

• منع الاحتكار وتبني المشاريع والأنشطة التجارية على أساس عادل ومشروع والربح الحلال (Khan, 1983, 260).

• الوقوف إلى جانب المتعاملين معها حيث تسعى لمساعدتهم في عثراتهم وعدم رفع الدعوى عليهم لمجرد تعثرهم في دفع الأقساط المستحقة والصبر عليهم للوصول إلى حلول تضمن استمرار المتعاملين في نشاطهم مع ضمان حقوق المودعين (العليات، ٢٠٠٦، ٢٢).

٣- اعتمادها عقود البيوع الشرعية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لإنجاز أعمالها، وهذه العقود هي (هندي، ٢٠٠٢، ٢١١-٢١٩) (أبوقحف، ٢٠٠٤، ١١): (المرابحة المضاربة المشاركة الإجارة السلم الاستصناع).

١- ٤ المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية: تواجه المصارف الإسلامية مخاطر عدة وهذه المخاطر منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي، فالمخاطر الموضوعية هي مخاطر تعود لعوامل عامة وهي عوامل مرتبطة بالبيئة الخارجية المحيطة بالمصارف الإسلامية ومن الصعب السيطرة عليها أو التحكم فيها وعلى المصارف الإسلامية إن تكيف نفسها للتعامل معها وتشمل هذه المخاطر:

• **مخاطر مرتبطة بالمتعاملين**، إن سلوك المتعاملين مع المصارف الإسلامية له أهمية كبيرة في تحديد نوع السياسات والقواعد الإجرائية التي تتبعها المصارف الإسلامية في أدائها لأعمالها، كما أن له دوراً في زيادة أو التقليل من تقديم التمويل بصيغة أو عقد معين لان المصارف الإسلامية تؤثر في المجتمعات التي تعمل فيها من خلال تقديمها لخدمات جديدة تختلف عما تقدمه المصارف التقليدية.

• **مخاطر مرتبطة بالسوق المصرفي**، من ضمن المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية هي المخاطر المرتبطة بالسوق المصرفي والمتعلقة بمدى المنافسة التي تواجهها المصارف الإسلامية من بقية انواع المصارف وقدرتها على الحصول على حصة سوقية اكبر في سوق تنافسية عالية.

• **مخاطر مرتبطة بالأنظمة والقوانين السائدة**، وهذه المخاطر تعتبر من المخاطر المهمة التي تواجه المصارف الإسلامية لان التعليمات واللوائح الحالية التي تحكم عمل هذه المصارف عامة هي لوائح صممت أساساً لخدمة المصارف التقليدية ولذلك من الطبيعي أن تواجه المصارف الإسلامية صعوبة في التعامل مع هذه التعليمات التي لا تأخذ في الاعتبار خصوصيات العمل المصرفي الإسلامي.

أما **المخاطر الذاتية** فهي مخاطر تعود لعوامل خاصة مرتبطة بالبيئة الداخلية للمصارف الإسلامية ويمكن السيطرة عليها وتشمل هذه المخاطر:

• **مخاطر مرتبطة بإدارة المصرف**، وهذه المخاطر يمكن السيطرة عليها من خلال اختيار الإدارة الكفاءة والقادرة على تحقيق أهداف المصرف وان تعتمد معايير الاختيار على أسس علمية مدروسة وبشكل دقيق.

• **المخاطر المرتبطة بأساليب وصيغ التمويل**، ويترتب على تطبيق بعض العقود الإسلامية كالمراوحة وبيع السلم والاستصناع ديون في الذمة على الزبائن مما يؤدي أحياناً إلى تعثرهم وعدم قدرتهم على سداد التزاماتهم تجاه المصارف الإسلامية في مواعيد الاستحقاق (عبد الله، ١٩٩١، ٣٥-٣٩). ولا بد من الإشارة إلى أن هناك أنواع أخرى من المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية وهي:

❖ **مخاطر التشغيل**: وتنشأ هذه المخاطر عندما لا تتوفر للمصرف الإسلامي الموارد البشرية الكافية والمدرّبة تدريباً كافياً للقيام بالعمليات المالية الإسلامية، ومع الاختلاف في طبيعة أعمال المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف، فربما لا تناسبها برامج الحاسب الآلي المتوفرة في السوق والتي تستخدمها المصارف التقليدية، وهذه المسألة أوجدت مخاطر تطوير واستخدام تقنية المعلومات في المصارف الإسلامية (Marshall, 2001, 11-13).

❖ **المخاطر القانونية**: حيث أنه وبما أن هناك اختلافاً في طبيعة العقود المالية الإسلامية، فإن هناك مخاطر تواجه المصارف الإسلامية في جانب توثيق هذه العقود وتنفيذها. وكذلك بما أنه لا تتوفر صور نمطية موحدة لعقود الأدوات المالية المتعددة فقد طوّرت المصارف الإسلامية هذه العقود وفق فهمها للتعالم الشرعي والقوانين المحلية ووفق احتياجاتها الراهنة، ثم إن عدم وجود العقود الموحدة، فضلاً عن عدم توفر النظم القضائية التي تقدر في القضايا المرتبطة بتنفيذ العقود من جانب الطرف الآخر، تزيد من المخاطر القانونية ذات الصلة بالاتفاقيات التعاقدية الإسلامية (Llewellyn, 2001, 15-17).

ومن هنا فإن تطبيق بعض الأساليب الحديثة في المصارف الإسلامية من شأنها أن تطور إدارة المخاطر في الصناعة المصرفية الإسلامية ومنها:

١. قيام إدارات المصارف بتهيئة نظم خاصة لتحديد أهداف وخطط إدارة المخاطر وقياس احتمالات التعرض للمخاطر والسيطرة عليها.

٢. يصلح نظام التقييم الداخلي تماماً للمصارف الإسلامية وفي المراحل الأولى للعمل قد ينظر لهذا النظام على أنه يقوم على المخاطر الخاصة بأي من أصول المصرف وقد أثبتت هذه النظم جدواها الكبيرة في سد فجوات نظم إدارة المخاطر و بالتالي فاعليتها في دعم التقييم الخارجي للمؤسسات المالية وبذلك ستسهم في تخفيف التكاليف.

٣. يمكن تخفيض المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية بدرجة كبيرة بأن توفر بعض الوسائل والمؤسسات المساندة ومنها تسهيلات المقرض الأخير (المصرف المركزي) ونظام حماية الودائع ونظام السيولة والإصلاحات القانونية التي تمهد لعمل المصرفية الإسلامية وتساعد في تسوية المنازعات والمعايير الشرعية الموحدة والعمل بموجب معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية إنشاء مجلس إشراف للصناعة المالية الإسلامية بمجملها (خان وأحمد، ٢٠٠٣، ١٩-٢١).

٤. بالرغم من النمو الكبير في مؤسسات التمويل والاستثمار الإسلامية إلا أن النمو في مجال إدارة المخاطر لا يزال ضعيفاً لذلك يتطلب إنشاء مؤسسات متخصصة لإدارة مخاطر المصارف الإسلامية (سويلم، ٢٠٠٧، ١٦٤).

٥-١ التحديات والعقبات التي تواجه المصارف الإسلامية

تواجه المصارف الإسلامية عدداً من التحديات التي تقف عائقاً في طريق نموها وتوسعها وتطور عملها المصرفي الإسلامي وأهمها:

١. العولمة، وهي من التحديات الضخمة التي تواجه المصارف الإسلامية تزايد الاتجاه نحو عولمة المال والاقتصاد وتحديد تدفقات التجارة والأموال وهذا يعني تدويل الأسواق المحلية وزيادة المنافسة ليس فقط مع المصارف التقليدية، وإنما منافسة شديدة وشرسة مع المصارف العالمية التي ستنقل بخدماتها ورؤوس أموالها داخل الدول الإسلامية بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية وفتح تجارة الخدمات مع حلول عام ٢٠١٠ ولا شك أن هذه المصارف تتمتع بإمكانيات مالية وتقنية هائلة. كما تواجه المصارف الإسلامية تحدياً آخر مرتبطاً بالعولمة وهو التطور الهائل في تقنيات الاتصال والمعلوماتية وشبكة الإنترنت فهذه الشبكة مكنت المصارف في مختلف أنحاء العالم من نقل خدماتها المصرفية في مختلف أنحاء المعمورة دون أن تنقل مبانيها إلى تلك البلدان مما سهل من انتقال الأموال من مكان إلى آخر في العالم في ثوان معدودة وهذا ما يفرض مسؤولية كبيرة على عاتق المصارف الإسلامية من ضرورة وجودها بشكل نشط وفعال على هذه الشبكة (فياض، ٢٠٠٣، ١١).

٢. ضالة رؤوس أموال المصارف الإسلامية.

٣. عدم مواكبة المصارف الإسلامية التطورات الحديثة في العمل المصرفي وخاصة تلك التي تعمل وفق التقنيات الحديثة كالبطاقات الذكية وغيرها.

٤. المناخ التشريعي والاقتصادي والرقابي غير الملائم أن المناخ الذي تعمل فيه المصارف الإسلامية في كثير من البلدان هو مناخ مناسب للمصارف التقليدية فالتشريعات المالية والاقتصادية وأجهزة الرقابة الموجودة فيها صممت خصيصاً لتلك المصارف لا للمصارف الإسلامية ولا توجد في معظم دول العالم الإسلامي تشريعات خاصة بالمصارف الإسلامية وأجهزة رقابة خاصة لهم تفهم طبيعة المصارف الإسلامية فضلاً عن أن الكثير من دول العالم الإسلامي تحكمه أنظمة وضعية في مجالاته السياسية والاقتصادية وبذلك تفقد المصارف الإسلامية البيئة الملائمة لها. (العليان، ٢٠٠٦، ٢٤-٢٧).

٥. النمو المتزايد للمصارف والمؤسسات المالية والإسلامية زيادة عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية والتي تتركز أنشطتها على تقديم خدمات مالية تتفق مع الشريعة الإسلامية وقد أدى الإقبال طوال السنوات الماضية على مثل هذه الخدمات رغم التضيق والتشويش المستمر عليها إلى حدوث نمو سريع في إعداد المصارف الإسلامية يتراوح بين ١٠-١٥ % كل

هذا جعل المصارف الإسلامية تواجه منافسة شديدة وشرسة (فياض، ٢٠٠٣، ١٢).

٦. اتساع نشاط القطاع المالي الغربي واتجاه المؤسسات المالية العالمية نحو الاندماج والتعلق لذلك فإنه على المصرفية الإسلامية أن تعمل جادة للوقوف أمام تحديات العولمة والاندماج والعمل على الشراكة المتعددة والاستثمارات بإشراف هيئة عامة ومجلس أعلى يربط الأمور ببعضها نظراً لأن مقاصد الشريعة هي المحافظة على الدين والمال بالدرجة الأساس للمحافظة على مال المجتمع الإسلامي (الشمرى، ٢٠٠١، ١٥).

٧. عدم وجود كادر مؤهل ومتخصص في إدارة العمل المصرفي الإسلامي يتمتع بمعرفة علمية بالفقه الإسلامي والاقتصاد والتمويل الحديث (منور وآخرون، ٢٠٠٤، ٧٢).

ثانياً. التحليل والمناقشة

٢-١ الصناعة المصرفية في العراق

يتكون القطاع المصرفي العراقي من مصرفين حكوميين هما الرافدين والرشد وعدد من المصارف شبه الحكومية المتخصصة وتسعة عشر مصرفاً خاصاً متخذة شكل شركات مساهمة (سوق العراق للأوراق المالية).

لقد سمح بتأسيس المصارف الخاصة في سنة ١٩٩١ لغرض التوسع في قاعدة المصارف بهدف المساهمة مع المصارف الحكومية في الجذب والاستثمار (الخزرجي، ٢٠٠٢، ١٩٥).

ومن هنا تأسس المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية سنة ١٩٩٢ وأجيز بالتعامل بالصيرفة والائتمان من قبل البنك المركزي العراقي ١٩٩٣/٢/٢٣ بدأ المصرف بمزاولة نشاطه عن طريق الفرع الرئيسي وذلك بتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها إلى المواطنين واستثمار الأموال في مجالات الاستثمار المختلفة بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية استناداً إلى قانون تأسيسه وسعى المصرف إلى ترسيخ المفاهيم الإسلامية بالعمل المصرفي أن تأسيس المصرف العراقي الإسلامي كان أول تجربة عراقية متخصصة بالصيرفة الإسلامية وأنه واجه عدة صعوبات في عمله وتعرض لخسائر كبيرة وتعود هذه الخسائر لعدة أسباب ذاتية وموضوعية.

فالأسباب الذاتية تمثلت بان الصيرفة الإسلامية تبحث عن الصواب من خلال التجربة وتلك طريق محفوفة بالمخاطر، أما الأسباب الموضوعية فتمثلت بعدم استقرار الوضع المالي في العراق آنذاك، ففي عام ١٩٩٦ وبصورة مفاجئة انخفض سعر تحويل الدولار إلى الدينار العراقي بنسبة كبيرة وتبع ذلك تغير كبير وسريع في الأسعار وقبل ذلك وبسبب التضخم المتزايد وانخفاض قيمة الدينار العراقي كان السوق يتعامل بالدولار، إلا أن واسطة التعامل هذه والتي كان يعتقد على نطاق واسع أنها مضمونة ومستقرة تعرضت لهزة قوية مفاجئة أدت إلى فوضى في السوق المالي وخسرت تبعاً لذلك مؤسسات مالية عديدة وربما وصل بعضها حافة الإفلاس وهذه الحالة تعرض لأثارها السلبية

المصرف العراقي الإسلامي، وهذا الأمر يستدعي تطوير العمل المصرفي الإسلامي من خلال تقديم خدمات مالية جديدة وابتكار أدوات تمويل واستثمار جديدة تستجيب لحاجات الزبائن وتطلعاتهم كأدوات التمويل المركبة الحديثة (سالم، ٢٠٠٨، ١١٢-١٢٥).

٢-٢ مؤشرات تطور المصرف العراقي الإسلامي: يمكن الوقوف على الاتجاه العام التطوري للمصرف العراقي الإسلامي من خلال إلقاء نظرة على المعطيات الواردة في الجدول (١):

الجدول (١)

تحليل المركز المالي للمصرف العراقي الإسلامي (المبلغ بملايين الدينار)

السنوات	رأس المال	الاستثمارات	الائتمان النقدي	العائد	إجمالي الموجودات	الودائع
1999	126	2984	124	67	5077	4573
2000	126	2762	193	67	6989	6273
2001	252	2577	261	(١٢)	11089	10183
2002	505	52	2801	228	13086	11947
2003	505	87	1580		9228	8118
2004	4550	231	1648	62	17300	7558
2005	25596	619	3559	353	41314	13805
2006	25596	1169	3722		44393	17084

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير والميزانيات السنوية للمصرف العراقي الإسلامي (١٩٩٩-٢٠٠٦).

١. رأس مال المصرف: بلغ حجم رأس مال المصرف العراقي الإسلامي (١٢٦) مليون دينار في سنة ١٩٩٩ وفي سنة ٢٠٠١ تم زيادته للضعف ليبلغ (٢٥٢) مليون دينار، في حين أنه تم زيادته ثماني أضعاف في سنة ٢٠٠٤ ليبلغ (٤٥٥٠) مليون دينار، في حين أنه في سنة ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ تم زيادته خمسة أضعاف ليبلغ (٢٥٥٩٦) مليون دينار، ومن هذا يتضح بأن حجم رأس مال المصرف العراقي الإسلامي كان في زيادة مستمرة وتطور عبر السنوات وهذا ما يؤكد كفاية رأس مال المصرف العراقي الإسلامي وأنه قد غطى النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي البالغة ١٥%.

٢. الاستثمارات: بلغ حجم استثمارات المصرف العراقي الإسلامي (٢٩٨٤) مليون دينار في سنة ١٩٩٩ وانخفض قليلاً في السنتين التاليتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ ليبلغ (٢٧٦٢) مليون دينار و (٢٥٧٧) مليون دينار على التوالي وبعد ذلك فقد اتجه حجم الاستثمارات إلى الانخفاض بشكل كبير جداً ويعود السبب في ذلك إلى (توجيهات البنك المركزي العراقي فقد تم اعتبار المراجحات والمشاركات والمضاربات من انواع الائتمان النقدي وعليه اقتصر استثمارات المصرف على الاستثمار في البيع والشراء كاستثمار قصير الأجل) والمساهمة في رؤوس أموال الشركات كاستثمار طويل الأجل، ولهذا فقد انخفضت الأموال الموظفة في الاستثمارات إلى (٥٢) مليون دينار فقط في سنة ٢٠٠٢ وبعدها ارتفع قليلاً

ليبلغ (٨٧) مليون دينار في سنة ٢٠٠٣ ثم ارتفع أكثر ليبلغ (١١٦٩) مليون دينار في سنة ٢٠٠٦.

٣. **الائتمان النقدي**: وبالنسبة لحجم الائتمان فقد كان يتجه إلى الارتفاع خلال السنوات إذ بلغ حجم الائتمان (١٢٤) مليون دينار في سنة ١٩٩٩ وارتفع إلى (١٩٣) مليون دينار في سنة ٢٠٠٠ في حين ارتفع حجم الائتمان كثيراً في سنة ٢٠٠٢ ليصل إلى (٢٨٠١) مليون دينار ويعود السبب في ذلك وكما ذكرنا (اعتبار المراجعات والمشاركات والمضاربات من أنواع الائتمان النقدي وحسب توجهات البنك المركزي العراقي). في حين انخفض حجم الائتمان قليلاً ليبلغ (١٥٨٠) مليون دينار و (١٦٤٨) مليون دينار في السنوات ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ على التوالي بسبب الحرب التي مر بها العراق وما تلتها من صعوبات ومعوقات، أما في سنة ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ فقد عاد حجم الائتمان ليتجه إلى الصعود وليبلغ (٣٥٥٩) مليون دينار و (٣٧٢٢) مليون دينار على التوالي.

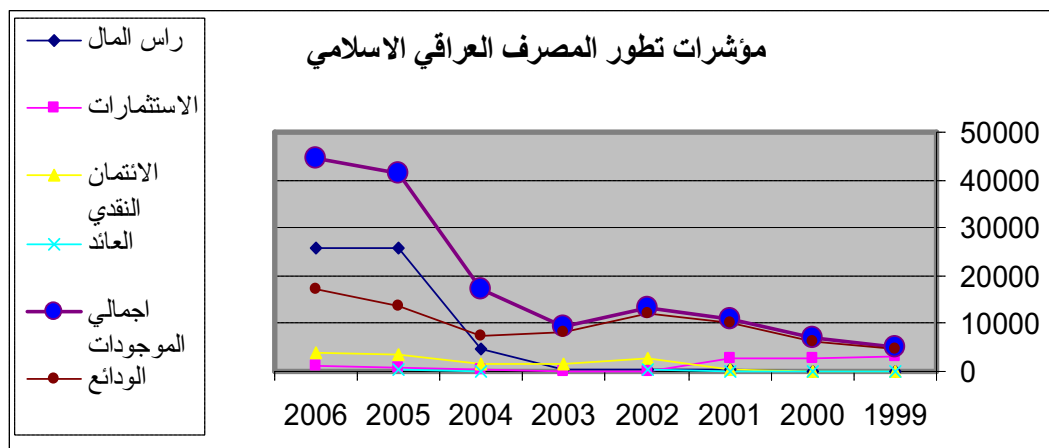
٤. **الموجودات**: أما بالنسبة لحجم الموجودات فقد كان يتجه إلى الصعود أيضاً إذ بلغ (٥٠٧٧) مليون دينار في سنة ١٩٩٩ وارتفع حجم الموجودات كثيراً ليصل إلى (١٣٠٨٦) مليون دينار في سنة ٢٠٠٢ بينما انخفض حجمها إلى (٩٢٢٨) مليون دينار في سنة ٢٠٠٣ وذلك بسبب أحداث الحرب وما تلاها من أضرار أصابت المصرف وفروعه وفي المقابل تم إنفاق (١٧) مليون دينار لتعويض ما تم سرقة وتحطيمه من أثاث وارتفع حجم الموجودات كثيراً ليبلغ (١٧٣٠٠) مليون دينار و (٤١٣١٤) مليون دينار في السنوات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ على التوالي في حين وصل أعلى حجم للموجودات في سنة ٢٠٠٦ وبلغ (٤٤٣٩٣) مليون دينار.

٥. **الودائع**: إن حجم الودائع كان يتجه إلى الصعود أيضاً والذي يدل على مدى الثقة التي يتمتع بها المصرف العراقي الإسلامي من قبل المودعين فقد بلغ حجم الودائع (٤٥٧٣) مليون دينار في سنة ١٩٩٩ وارتفع إلى (١١٩٤٧) مليون دينار في سنة ٢٠٠٢ ولكن انخفض حجم الودائع قليلاً في سنة ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ليبلغ (٨١١٨) مليون دينار و (٧٥٥٨) مليون دينار على التوالي وذلك بسبب أحداث الحرب مما جعل المودعين لا يقبلون على إيداع أموالهم في المصارف في حين ارتفع حجم الودائع كثيراً في سنة ٢٠٠٦ ليبلغ (١٧٠٨٤) مليون دينار.

٦. **العائد**: أما بالنسبة لحجم العائد الذي كان يحققه المصرف العراقي الإسلامي فقد كان منخفضاً جداً ومتذبذباً، فضلاً عن حصول خسارة في بعض السنوات، إذ بلغ حجم العائد المحقق في سنة ١٩٩٩ (٦٧) مليون دينار وبعدها في سنة ٢٠٠١ فقد حقق المصرف خسارة بلغت (١٢) مليون دينار في حين أنه في سنة ٢٠٠٢ حقق عائداً بلغ (٢٢٨) مليون دينار ولكن سرعان ما تراجع ولم يحقق أي عائد في سنة ٢٠٠٣ بسبب أحداث الحرب وبعد ذلك ارتفع حجم العائد ليبلغ (٦٢) مليون دينار في سنة ٢٠٠٤ ثم ارتفع أكثر ليبلغ (٣٥٣) مليون دينار في سنة ٢٠٠٥ وهو أعلى حجم عائد حققه المصرف العراقي الإسلامي خلال هذه

السنوات ولكن في سنة ٢٠٠٦ تراجع ولم يستطع المصرف أن يحقق أي عائد يذكر.

والشكل الآتي يوضح التطورات الحاصلة للمصرف العراقي الإسلامي:



٣-٢ مكانة المصرف العراقي الإسلامي في الصناعة المصرفية الأهلية

سنحاول تحديد مكانة المصرف العراقي الإسلامي في الصناعة المصرفية في العراق من خلال عدد من المؤشرات (المعايير) المعتمدة، حسب الآتي:

١. **حجم المصرف:** سوف يعبر عن حجم المصرف برأس المال، وقدر تعلق الأمر برأس المال فإن موقع المصرف العراقي الإسلامي وتطوره يوضحه الجدول (٢):

الجدول (٢)

حجم المصرف العراقي الإسلامي نسبة إلى حجم المصارف الأهلية (المبلغ بملايين الدنانير)

السنوات	مجموع المصرف الأهلية (١٩)	متوسط المصارف الأهلية	نسبة رأس مال المصرف العراقي الإسلامي إلى متوسط رأس مال المصارف الأهلية
1999	٥٦٦٦	298.21	42%
2000	9206	484.52	26%
2001	14552	765.89	32%
2002	13682	720.10	70%
2003	16999	894.68	56%
2004	81679	4298.89	105%
2005	506678	26667.26	95%
2006	600843	31623.31	80%

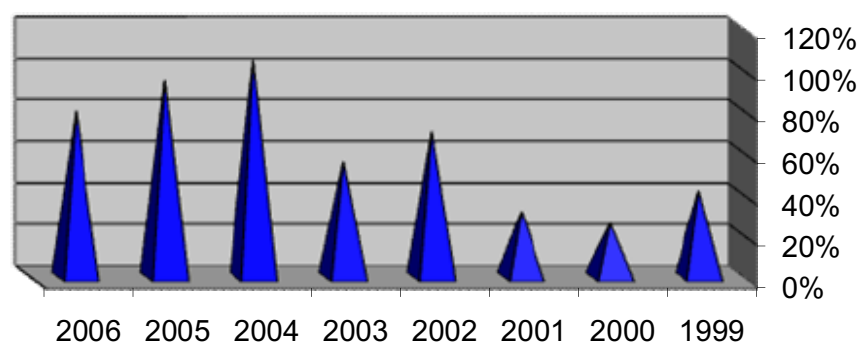
المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير والميزانيات السنوية للمصارف الأهلية (١٩٩٩-٢٠٠٦).

وبلاحظ من الجدول (٢) أن نسبة رأس مال المصرف العراقي الإسلامي في سنة ١٩٩٩ ٤٢% من متوسط رأس مال المصارف الأهلية في العراق البالغ ٢٩٨.٢١ وفي سنة ٢٠٠٠ انخفضت نسبة رأس مال المصرف العراقي الإسلامي إلى ٢٦% ويعود السبب إلى عدم زيادة رأس مال المصرف العراقي الإسلامي في حين أن المتوسط العام لرأس مال المصارف الأهلية قد ارتفع وبلغ

٤٨٤.٥٢ ولكن في سنة ٢٠٠٢ فقد ارتفعت نسبة رأس مال المصرف العراقي الإسلامي ارتفاعاً كبيراً ليصل إلى ٧٠% على أثر زيادة رأس ماله أيضاً (مضاعفته)، في حين بلغ المتوسط العام لرأس مال المصارف الأهلية ٧٢٠.١٠. أما في سنة ٢٠٠٣ انخفضت نسبة رأس مال المصرف العراقي الإسلامي قليلاً لتبلغ ٥٦% بسبب عدم زيادة رأس مال المصرف العراقي الإسلامي بينما المتوسط العام لرأس مال المصارف الأهلية ارتفع ليبلغ ٨٩٤.٦٨ في حين أنه في سنة ٢٠٠٤ ارتفعت نسبة رأس مال المصرف العراقي الإسلامي لتصل ١٠٥% وهي أعلى نسبة وصل لها المصرف العراقي الإسلامي خلال السنوات والذي يعود إلى زيادة رأس ماله زيادة كبيرة فاقت الضعف بكثير إذ أصبح رأس مال المصرف العراقي الإسلامي ٤٥٥٠ وهي أكبر من المتوسط العام لرأس مال المصارف الأهلية والبالغ ٤٢٩٨.٨٩ ولكن في سنة ٢٠٠٦ انخفضت نسبة رأس مال المصرف العراقي الإسلامي لتبلغ ٨٠% في حين كان المتوسط العام لرأس مال المصارف الأهلية قد ارتفع ليصل ٣١٦٢٣.٣١.

نخلص مما سبق بأن المصرف العراقي الإسلامي قد واكب التطور في الصناعة المصرفية الأهلية حيث كانت استجابته جيدة وأخذت تتماشى مع الاتجاه العام لهذه المصارف على الرغم من أن المصرف ضمن المصارف الأهلية ذات رؤوس أموال ضخمة جداً. والشكل الآتي يوضح حجم المصرف العراقي الإسلامي:

حجم المصرف العراقي الاسلامي



٢. الحصة السوقية

سوف يعبر عن الحصة السوقية بالحسابات الجارية والودائع وكالاتي، وكما هي معروضة في الجدول (٣).

الجدول (٣)

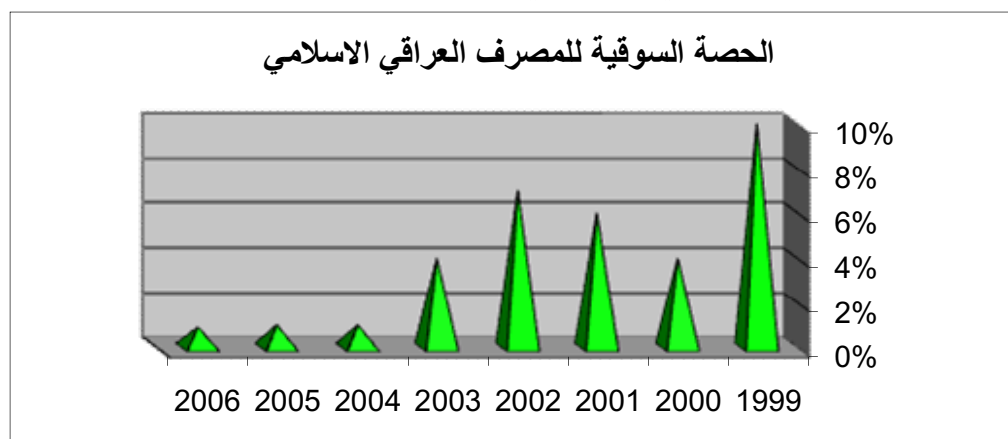
الحصة السوقية للمصرف العراقي الإسلامي (المبلغ بملايين الدنانير)

المصارف السنوات	مجموع المصارف الأهلية (١٩ مصرف)	نسبة ودائع المصرف العراقي الإسلامي إلى ودائع المصارف الأهلية
1999	44177	10%

4%	140457	2000
6%	158302	2001
7%	158395	2002
4%	201848	2003
1%	568357	2004
1%	1343265	2005
0.9%	1783367	2006

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير والميزانيات السنوية للمصارف الأهلية للفترة (١٩٩٩-٢٠٠٦) يظهر من الجدول (٣) أن نسبة الودائع للمصرف العراقي الإسلامي كانت تتجه إلى الانخفاض باستمرار فقد بلغت نسبة الودائع للمصرف العراقي الإسلامي ١٠% في سنة ١٩٩٩ من إجمالي ودائع المصارف الأهلية والبالغ ٤٤١٧٧ في حين أن هذه النسبة انخفضت إلى ٤% في سنة ٢٠٠٠، بينما كان إجمالي ودائع المصارف الأهلية قد ارتفع ليبلغ ١٤٠٤٥٧ أما في سنة ٢٠٠٢ فقد ارتفعت نسبة ودائع المصرف العراقي الإسلامي إلى ٧% نتيجة ارتفاع ودائع المصرف العراقي الإسلامي في هذه السنة وفي المقابل أيضاً قد ارتفع إجمالي ودائع المصارف الأهلية ليبلغ ١٥٨٣٩٥ في حين أنه في سنة ٢٠٠٣ قد انخفضت نسبة ودائع المصرف العراقي الإسلامي إلى ٤% نتيجة انخفاض ودائع المصرف العراقي الإسلامي بسبب أحداث الحرب على العكس من إجمالي ودائع المصارف الأهلية الذي ارتفع ليبلغ ٢٠١٨٤٨ وبقيت نسبة الودائع للمصرف العراقي الإسلامي باتجاه الانخفاض إلى أن بلغت ٠.٩% في سنة ٢٠٠٦ وعلى العكس من إجمالي ودائع المصارف الأهلية والذي كان يتجه إلى الصعود ليبلغ ١٧٨٣٣٦٧ في سنة ٢٠٠٦.

ولعل هذا الوضع يرتبط بطبيعة نشاط المصرف العراقي الإسلامي في عدم تعامله بالفائدة مما جعل إقبال المودعين عليه ضعيف مقارنة بالمصارف الأخرى التي تمنح فوائد على حسابات التوفير. والشكل الآتي يوضح الحصة السوقية للمصرف العراقي الإسلامي:



٣. النشاط الاستثماري: سوف يعبر عن النشاط الاستثماري بالاستثمارات.
الجدول (٤)

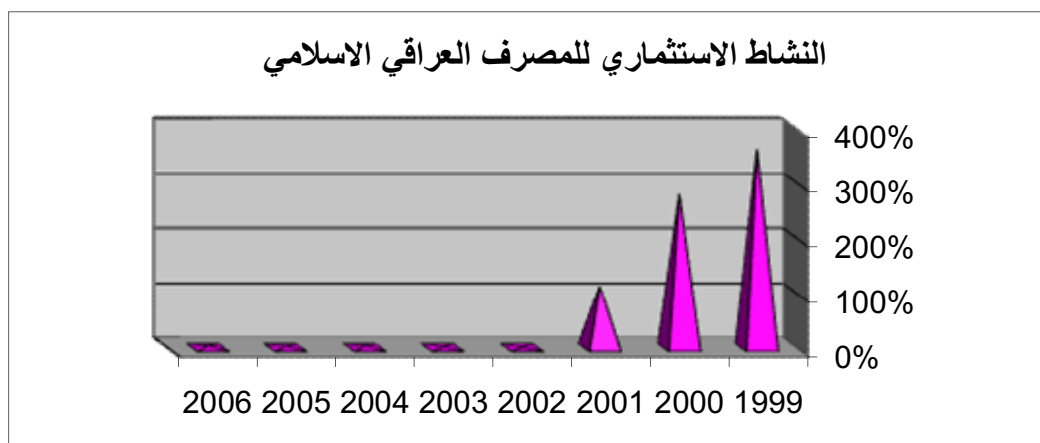
النشاط الاستثماري للمصرف العراقي الإسلامي نسبة إلى النشاط الاستثماري للمصارف الأهلية (المبلغ بملايين الدنانير)

السنوات	المصارف	مجموع المصارف الأهلية (١٩ مصرف)	متوسط المصارف الأهلية	نسبة استثمارات المصرف العراقي الإسلامي إلى متوسط استثمارات المصارف الأهلية
1999		15585	820.26	363%
2000		18730	985.78	280%
2001		43252	2276.42	113%
2002		53407	2810.89	1%
2003		74022	3895.89	2%
2004		106063	5582.26	4%
2005		360752	18986.94	3%
2006		517747	27249.84	4%

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير والميزانيات السنوية للمصارف الأهلية للفترة (١٩٩٩ - ٢٠٠٦)

يظهر من الجدول (٤) أن نسبة استثمارات المصرف العراقي الإسلامي كانت ٣٦٣% في سنة ١٩٩٩ وهي نسبة مرتفعة وممتازة إذ كانت استثمارات المصرف العراقي الإسلامي أكثر من ثلاثة أضعاف المتوسط العام لاستثمارات المصارف والبالغ ٨٢٠.٢٦ وبعد ذلك انخفضت نسبة استثمارات المصرف العراقي الإسلامي قليلاً في السنوات ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ لتبلغ ٢٨٠% و ١١٣% على التوالي، بينما كان المتوسط العام لاستثمارات الأهلية يرتفع ليبلغ ٩٨٥.٧٨ و ٢٢٧٦.٤٢ في السنوات ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على التوالي.

واعتباراً من سنة ٢٠٠٢ فقد شهدت استثمارات المصرف العراقي الإسلامي تراجعاً حاداً ولم تشكل من المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ أكثر من ٤% من المتوسط العام لاستثمارات المصارف الأهلية ويرجع السبب في ذلك (فقد تم اعتبار المراجعات والمشاركات والمضاربات من انواع الائتمان النقدي وعليه اقتصر استثمارات المصرف العراقي الإسلامي على الاستثمار في البيع و الشراء كاستثمار قصير الأجل والمساهمة في رؤوس أموال الشركات كاستثمار طويل الأجل) ولهذا فقد انخفض مبلغ التوظيف في الاستثمار إلى ٥٢ فقط في سنة ٢٠٠٢. والشكل الآتي يوضح النشاط الاستثماري للمصرف العراقي الإسلامي:



٤. الائتمان النقدي :سوف يتم التعبير عنه بالائتمان النقدي.

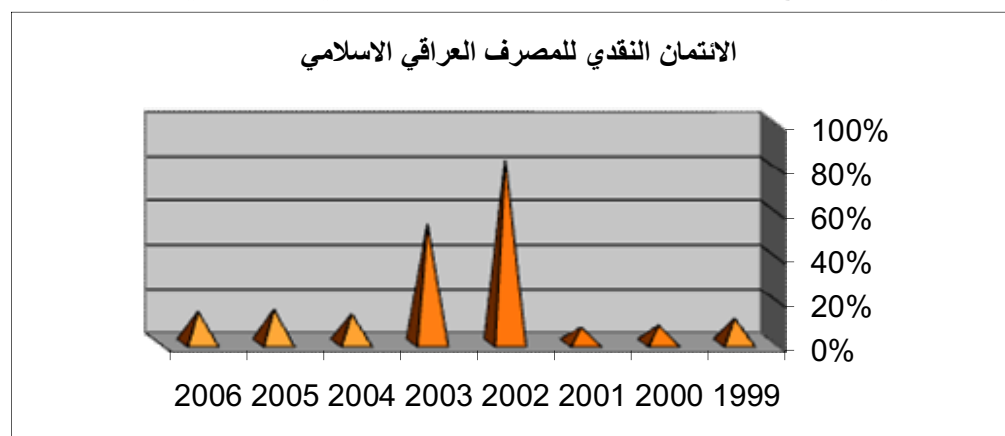
الجدول (٥)

الائتمان النقدي للمصرف العراقي الإسلامي نسبة إلى ائتمانات المصارف الأهلية (المبلغ بملايين الدنانير)

السنوات	المجموع المصارف الأهلية (١٩ مصرف)	متوسط المصارف الأهلية	نسبة ائتمان المصرف العراقي الإسلامي إلى متوسط ائتمان المصارف الأهلية
1999	٢٠٤٨٤	١٠٧٨.١٠	١١%
2000	٤٤٦٠٤	٢٣٤٧.٥٧	٨%
2001	٧٠٢١١	٣٦٩٥.٣١	٧%
2002	٦٣٩٢٤	٣٣٦٤.٤٢	٨٣%
2003	٥٤٧٦٦	٢٨٨٢.٤٢	٥٤%
2004	٢٣٢٢١٣	١٢٢٢١.٧٢	١٣%
2005	٤٣٩٧٣٤	٢٣١٤٣.٨٩	١٥%
2006	٤٨٩٣٤٨	٢٥٧٥٥.١٥	١٤%

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير والميزانيات السنوية للمصارف الأهلية للفترة (١٩٩٩-٢٠٠٦) يظهر من الجدول (٥) أن نسبة الائتمان النقدي للمصرف العراقي الإسلامي كانت ١١% في سنة ١٩٩٩ وهي نسبة منخفضة قياساً بالمتوسط العام لائتمان المصارف الأهلية وليبلغ ١٠٧٨.١٠ وبعد ذلك انخفضت هذه النسبة أكثر في سنة ٢٠٠١ لتبلغ ٧% وعلى العكس من المتوسط العام لائتمان المصارف

الأهلية الذي ارتفع ليبلغ ٣٦٩٥.٣١، وفي سنة ٢٠٠٢ ارتفعت نسبة انتماء المصرف العراقي الإسلامي إذ حقق المصرف أعلى نسبة انتماء والتي بلغت ٨٣% ويعود السبب في ذلك إلى توجيهات البنك المركزي العراقي (اعتبار المشاركات والمراجحات والمضاربات من انواع الائتمان النقدي للمصرف العراقي الإسلامي) ولهذا فقد ارتفع مبلغ التوظيف في الائتمان إلى ٢٨٠١ وهو قريباً من المتوسط العام لائتمان المصارف الأهلية والبالغ ٣٣٦٤.٤٢ أما في سنة ٢٠٠٣ فقد انخفضت نسبة الائتمان للمصرف العراقي الإسلامي إلى ٥٤% وانخفض المتوسط العام لائتمان المصارف الأهلية أيضاً ليبلغ ٢٨٨٢.٤٢ ويعود ذلك لأحداث الحرب التي مر بها العراق في تلك الفترة وبعد ذلك استمرت نسبة انتماء المصرف العراقي الإسلامي بالانخفاض إلى أن وصلت في سنة ٢٠٠٦ ١٤% وعلى العكس من المتوسط العام لائتمان المصارف الأهلية الذي كان يرتفع ليصل إلى ٢٥٧٥٥.١٥ في سنة ٢٠٠٦. والشكل الآتي يوضح الائتمان النقدي للمصرف العراقي الإسلامي:



٥. نتيجة النشاط: سوف يتم التعبير عن نتيجة النشاط بالعائد.

الجدول (٦)

نتيجة نشاط المصرف العراقي الإسلامي نسبة إلى نتيجة نشاط المصارف الأهلية (المبلغ بملايين الدنانير)

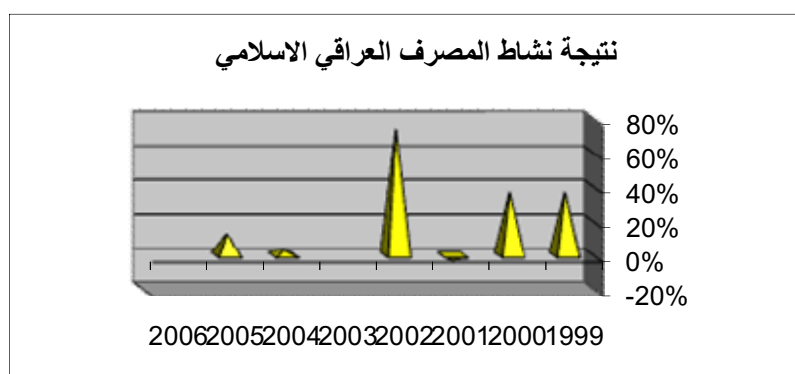
المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير والميزانيات السنوية للمصارف الأهلية للفترة (١٩٩٩-٢٠٠٦)

المصارف السنوات	مجموع المصارف الأهلية (١٩ مصرف)	متوسط المصارف الأهلية	نسبة عائد المصرف العراقي الإسلامي إلى متوسط عائد المصارف الأهلية
1999	3376	177.68	37%
2000	3376	177.68	37%
2001	6154	323.89	-3%
2002	5848	307.78	74%
2003	4457	234.57	-
2004	31397	1652.47	3%
2005	50170	2640.52	13%
2006	56795	2987.63	-

يظهر من الجدول (٦) أن نسبة عائد المصرف العراقي الإسلامي كانت أقل من متوسط العائد في المصارف الأهلية في أكثر السنوات على العكس من المتوسط العام لعائد المصارف الأهلية الذي كان في الغالب يتجه إلى الارتفاع والذي يعكس قدرة هذه المصارف على تحقيق عائد أفضل من المصرف العراقي الإسلامي. وبلغت نسبة عائد المصرف العراقي الإسلامي ٣٧% في سنة ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ بينما كان المتوسط العام لعائد المصارف الأهلية ١٧٧.٦٨ في هذه السنوات.

أما في سنة ٢٠٠١ فقد حقق المصرف العراقي الإسلامي خسارة بلغت -٣% على العكس من المتوسط العام لعائد المصارف الأهلية الذي ارتفع ليبلغ ٣٢٣.٨٩ في حين أنه في سنة ٢٠٠٢ ارتفعت نسبة عائد المصرف العراقي الإسلامي ارتفاعاً جيداً لتصل إلى ٧٤% وهي أعلى نسبة عائد حققها المصرف العراقي الإسلامي خلال السنوات إذ ارتفع عائد المصرف العراقي الإسلامي ليصل تقريباً إلى المتوسط العام لعائد المصارف الأهلية والبالغ ٣٠٧.٧٨.

ولكن سرعان ما تراجع عائد المصرف العراقي الإسلامي في سنة ٢٠٠٣ ولم يستطع المصرف أن يحقق أي عائد ويعود السبب إلى أحداث الحرب التي مر بها العراق وأيضاً فقد انخفض المتوسط العام لعائد المصارف الأهلية إلى ٢٣٤.٥٧ أما في سنة ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ فقد وصلت نسبة العائد التي حققها المصرف العراقي الإسلامي إلى ٣% و ١٣% على التوالي بينما كان المتوسط العام لعائد المصارف الأهلية قد ارتفع كثيراً ليبلغ ١٦٥٢.٤٧ و ٢٦٤٠.٥٢ في السنوات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ على التوالي، في حين أنه في سنة ٢٠٠٦ تراجعت نسبة عائد المصرف العراقي الإسلامي مرة ثانية ولم يحقق أي عائد بينما كان المتوسط العام لعائد المصارف الأهلية قد تطور أكثر وارتفع ليبلغ ٢٩٨٧.٦٣. والشكل الآتي يوضح نتيجة نشاط المصرف العراقي الإسلامي:



الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات

١. على الرغم من التطور الذي حققه المصرف العراقي الإسلامي خلال سني عمره في مجال عمله إلا أن هذا التطور لم يتماش مع ما حققته المصارف

الأهلية الأخرى العاملة في السوق العراقية ولعل ذلك يستشف من مؤشرات كل من رأس المال والاستثمارات والائتمان النقدي والعائد ، وذلك لأن أهداف المصارف الإسلامية (المصرف العراقي الإسلامي) تختلف عن أهداف المصارف الأخرى فليس هدفها الوحيد تحقيق الربح وإنما هدفها الأكبر هو اجتماعي ويهدف إلى تحقيق نفع عام للمجتمع فهو مؤسسة لا تهدف إلى الربح بقدر ما تهدف إلى تحقيق التضامن الاقتصادي والتكافل الاجتماعي من خلال مبدأ العدالة الاجتماعية.

٢. أظهرت النتائج من خلال مقارنة المصرف العراقي الإسلامي بالمصارف الأهلية أن المصرف العراقي الإسلامي لا يزال غير قادر على مواكبة المصارف الأهلية في أدائها المتميز وتطورها السريع عبر السنوات في ظل التنافس الشديد بين هذه المصارف والواقع انه يمكن القول أن الفروق الحقيقية بين خصائص وطبيعة نشاط المصرف العراقي الإسلامي تختلف عن خصائص وطبيعة نشاط المصارف الأهلية إذ يواجه المصرف العراقي الإسلامي تحديات معاصرة و شديدة في سوق مالية مفتوحة وسريعة الحركة إضافة إلى صغر حجمه، كذلك فهو يعاني من مشاكل متنوعة وكثيرة في المستوى الفني والشرعي للعاملين فيه إضافة إلى عدم توفر القدر الملائم من الرقابة والمساندة له.

ثانياً. المقترحات

١. ضرورة مواكبة المصرف العراقي الإسلامي للتطورات الحديثة وابتكار أدوات وخدمات مالية جديدة وجذابة واستخدام أساليب استثمار مختلفة وتوسيع الانتشار الجغرافي و توسيع حجم المصرف ليصل إلى الكفاءة المصرفية المطلوبة وضرورة تحسين الأداء المصرفي ليكون قادراً على مواجهة المنافسة الشديدة المعاصرة إضافة إلى تدريب القوى العاملة المتخصصة بالمصرفية الإسلامية وتحسين أدائها وتخصيص أقسام للهندسة المالية الإسلامية وتقديم خدمات مصرفية إسلامية جديدة ذات كفاءة عالية.

٢. من الضروري تطوير إدارة المصرف العراقي الإسلامي وتطوير أدواته الاستثمارية بما يتناسب مع التحديات التي تطرحها حركة العولمة والتحرر المالي في السوق المالية و المصرفية المعاصرة.

٣. تخصيص امكانات مالية كبيرة للبحوث والتطوير لتقديم منتجات مصرفية جديدة و بصورة مستمرة تمكنه من الصمود في ظل التطورات المتسارعة.

المصادر

أولاً. النشرات والتقارير الرسمية والمطبوعات

١. التقارير والميزانيات السنوية الصادرة عن المصرف العراقي الإسلامي للمدة ١٩٩٩-٢٠٠٦.
٢. التقارير والميزانيات السنوية الصادرة عن المصرف التجاري العراقي للمدة ١٩٩٩-٢٠٠٦.

٣. التقارير والميزانيات السنوية الصادرة عن مصرف بغداد للمدة ١٩٩٩-٢٠٠٦.
٤. التقارير والميزانيات السنوية الصادرة عن مصرف الشرق الأوسط للمدة ١٩٩٩-٢٠٠٦.
٥. التقارير والميزانيات السنوية الصادرة عن مصرف الائتمان العراقي للمدة ١٩٩٩-٢٠٠٦.
٦. التقارير والميزانيات السنوية الصادرة عن مصرف بابل للمدة ١٩٩٩-٢٠٠٦.
٧. التقارير والميزانيات السنوية الصادرة عن مصرف دار السلام للمدة ١٩٩٩-٢٠٠٦.
٨. التقارير والميزانيات السنوية الصادرة عن المصرف الأهلي العراقي للمدة ١٩٩٩-٢٠٠٦.
٩. التقارير والميزانيات السنوية الصادرة عن مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة ٢٠٠١-٢٠٠٦.
١٠. التقارير والميزانيات السنوية الصادرة عن مصرف الاتحاد العراقي للمدة ٢٠٠٢-٢٠٠٦.
١١. التقارير والميزانيات السنوية الصادرة عن مصرف الشمال للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٦.
١٢. التقارير والميزانيات السنوية الصادرة عن مصرف سومر التجاري للمدة ١٩٩٩-٢٠٠٦.
١٣. التقارير والميزانيات السنوية الصادرة عن مصرف الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٩٩-٢٠٠٦.
١٤. التقارير والميزانيات السنوية الصادرة عن مصرف الوركاء للمدة ١٩٩٩-٢٠٠٦.
١٥. التقارير والميزانيات السنوية الصادرة عن مصرف الخليج التجاري للمدة ١٩٩٩-٢٠٠٦.
١٦. التقارير والميزانيات السنوية الصادرة عن مصرف آشور الدولي للمدة ٢٠٠٥-٢٠٠٦.
١٧. التقارير والميزانيات السنوية الصادرة عن مصرف كردستان الدولي للمدة ٢٠٠٥-٢٠٠٦.
١٨. التقارير والميزانيات السنوية الصادرة عن مصرف البصرة الدولي للمدة ١٩٩٩-٢٠٠٦.
١٩. التقارير والميزانيات السنوية الصادرة عن مصرف الاستثمار العراقي للمدة ١٩٩٩-٢٠٠٦.

ثانياً. الرسائل والأطاريح

١. أحمد عبد العفو مصطفى العليات، ٢٠٠٦، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

ثالثاً. البحوث والدوريات

١. ثريا عبد الرحيم الخزرجي، ٢٠٠١، أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية، بيت الحكمة، بغداد، العراق.
٢. عطية السيد السيد فياض، الرقابة الشرعية والتحديات المعاصرة للبنوك الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٣.
٣. محمد الحسن محمد الخليفة، دور المصارف الإسلامية في تخفيف حدة الفقر، بالإشارة لتجربة بعض المصارف السودانية، مجلة المصرفي، العدد ٣٤، ٢٠٠٤.

٤. محمد نور علي عبد الله، تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ١٩٩٨.

رابعاً. الكتب

١. إقبال منور، أوصاف أحمد، طارق الله خان، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤.
٢. سامي بن إبراهيم السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧.
٣. شاهين عكاب سالم، الصيرفة- بحوث وتطبيقات - نون، حلب، سوريا، ٢٠٠٨.
٤. صادق راشد الشمري، عمليات التمويل والاستثمار في الصناعة المصرفية الإسلامية، الواقع والآفاق، الفرخ، بغداد، العراق ٢٠٠٨.
٥. طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر - تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ط١، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٣.
٦. فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٠.
٧. منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، تحليل فقهي واقتصادي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤.
٨. منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢.

خامساً. الانترنت

١. سوق العراق للأوراق المالية.
- سادساً. الأجنبية

www.isx-iq.net

1. Christopher Marshall, 2001, Measuring and Managing Operational Risks in Financial Institution, Singapore.
2. David, T. Llewellyn, 2001, "A Regulatory Regime for Conventional and Islamic Banks:, Paper Presented to IRTI-HIBFS Seminar on Regulation and Supervision of Islamic Banks. Current Status and Prospective Development, Held in Khartoun, April.
3. Kamaurddin B. H., Safa M. S. & Mohd R., 2008, Assessing Production Efficiency of Islamic Banks, Paper No. 10670, Mara University, September.
4. Khan M. F., 1983, "Islamic Banking of Practised Now in the World", In Money and Banking in Islamic ICRIE, King Abdul Aziz University.

This document was created with Win2PDF available at <http://www.win2pdf.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.